

رئيسه في الاطراف مستها ولا يجوز ان ينظر الي غير ذلك
وتحمله في الاقتصار عليه ان في الوجه يستدل به
علي المجال وفي الدين يستدل به علي خصب اليه
اما الامة ولو سبقت في نظر منها ما عدا ما بين اليه
والركبة كما صرح به ابن الرقمة وقال انه معروف كالمع
فان لم ينسب نظره اليها ولم يرد بهت امرأة او نحو
فتأملها وتصرفها له ويجوز للمعروف ان يصف
للما عت زانيا على ما ينظر فيمنع من تبا لبعث
ما لا يستقيده بنظره وبين المرأة ايضا ان تنظر
من الرجل غير عورتها اذا اردت تزويجه فانها يجيها
منه ما يجبه منها وتسنو صفت كما في الرجل **تبيد**
قد علم مما تقدم ان كلا من الزوجين ينظر من الاخر
ما عدا عورة الصلاة وخروجها لنظر المس فلا يجوز
اذا لاحاجة اليه والضرب **الحامس** النظر للمداواة
كقصده وجمامة وعلاج ولوي فزوج ويجوز في المواضع
التي يحتاج اليها فقط لان في المحرم حينئذ حرجا
فلرجل مداواة المرأة ويعكسه وليكن ذلك محرم
محرم او زوج او امرأة ثقة ان جوزنا خلوة اجنابي
بامر النبي وهو الرابح وليست شرط عدم امرأة يكتننها
تعاطف ذلك من امرأة ويعكسه كما عكسه في
زيادة الروضة وان لا يكون ذميا مع وجود مسلم
وفيها

وقياسه كما قاله الامركشي ان لا يكون كافر اجنبية مع
وجود مسلمة علي الاصح ولو لم يجز لمعالم المرأة الكافر
ومسئلة فالظاهر ان الكافر تقدم لان نظرها وسها
اخف من الرجل بل لا مشبه عند الشيخين انها تنظر
منها ما يبدوا عند المهنة بخلاف الرجل وقيد
في الكافي الطبيب بالابن فلا يعبد اليه مع
وجوده ونظره الحاروي ان ابن الاقمتان ذلك
يكشف الا قدر الحجة وفيه معنى ما ذكره في الحاشية
اليه فزوج من يكتنه ونظره الفاطمية اليه فزوج التي تولها
ويقتصر في النظر الي الوجه والكف مطلقا كالحاجة
وغيرها ما عدا السوايتي تاكدها بان تكون محسنا
يبين التيمم كدرة الصنوا في السوايتي مزيدا كدرا
بان لا يعبد الكسيف بسيرها هت كما للهرة والضرب
السادس النظر لزيادة الحمل واذا والمعاملة من
بيع وغيره **يجوز** حتى يجوز في الشهادة النظر الي
الزوج للشهادة عليهما الزنا والولادة الي الذي لظنها
علي الرضاة واذا نظر اليها ويحمل الشهادة عليها كلفت
الكشف عن وجهها عند الادان لم يقرها في نياتها
فان عرفها لم ينظر الي الكسيف بل يحرم النظر
حينئذ ويجوز النظر الي عاتق ولد الكافر ليقطر هل
است أم لا ويجوز للنسوة ان ينظرن الي ذكر الرجل